

Distr.: General
5 February 2010
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع
وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار
الدورة الثانية
جنيف، ٢٠-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

أولاً - موجز الرئيس

١- ناقشت الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار العناصر الأساسية للأطر السياسية لتنظيم المشاريع ومجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وافتتح الدورة رئيس الدورة السابقة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، السيد ميغيل آنخيل ألكاين كاسترو (السلفادور). وأشار في كلمته إلى أهمية المشاريع والابتكار بوصفهما من العناصر الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ولتحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الأمين العام للأونكتاد، الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أنه، انطلاقاً من نتائج مناقشات العام السابق، ستركز الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات على كيفية تخطيط ورصد وتقييم السياسات العامة لتنظيم المشاريع ومجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي يمكن أن تدعم وتوجه استراتيجيات التنمية

الاقتصادية. وذكر المشاركون بأن الاقتصادات بدأت تخطو أولى خطوات التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية، وأن التعافي الوظيفي مجال بالغ الأهمية ويأتي على رأس جداول أعمال الحكومات. وعلى ذلك، ينبغي للنتائج العملية للدورة أن ترشد الحكومات بشأن كيفية وضع سياسات بعيدة النظر لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع والمواصلة توفير فرص العمل في عالم ما بعد الأزمة.

٢- ولدى إطلاق المناقشات حول سياسات تطوير تنظيم المشاريع، أشار أحد الخبراء إلى عدم وجود إطار عمل واحد كامل الأركان. فقد تتفاوت سياسات تنظيم المشاريع تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر، لأن لكل بلد خصائصه المميزة من حيث الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والسبل المتاحة، والأهداف السياسية المحددة. ومن ثم، ينبغي أن تكون السياسات واضحة الأهداف وأن يكون السياق محدداً. كما أن على راسمي السياسات العمل في نظام بيئي معقد، مع مراعاة دور أصحاب المصلحة المتضمنين لكل من القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات المالية، ومراكز البحوث، فضلاً عن التفاعل فيما بينهم. وينبغي أيضاً أن تتوافر في السياسات ثلاثة معايير رئيسية، هي (أ) أن تتسم بالاتساق والانسجام والشمول؛ (ب) أن تُحدث تأثيراً في مناخ الأعمال التجارية وثقافتها؛ (ج) أن تعزز وتدعم منظمي المشاريع بفعالية.

٣- وأكد الخبراء على الحاجة إلى إجراء تقييم دقيق لبرامج الدعم، وإلى التشارك في الدروس المستفادة من البرامج التي نجحت والبرامج التي لم تنجح. وأوصوا باختيار مؤشرات ذات صلة تعكس جودة أداء تنظيم المشاريع، مثلما تعكس جوانبه الكمية. وبوجه خاص، ينبغي اختيار عدد قليل من المؤشرات الواضحة وذات الصلة، بدلاً من اختيار مؤشرات يسهل قياسها ولكنها غير مناسبة. وفي هذا الصدد، اقترح الخبراء النظر بعناية في المجموعات الحالية لمؤشرات تنظيم المشاريع، مثل المؤشرات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتكييف هذه المعايير بما يناسب الوضع في البلدان النامية، وجمع بيانات بالتنسيق مع أجهزة الإحصاء الوطنية. وينبغي أن تتواصل عمليات جمع البيانات بغية الحصول على سلسلة من البيانات من أجل اعتماد معايير مرجعية وطنية ودولية. وقد أكد عدد من الخبراء على أهمية المعايير المرجعية بوصفها أداة لتحسين فعالية السياسات.

٤- ولوحظ أيضاً أن العديد من البلدان النامية تواجه تحديات معينة، مثل انتشار المشاريع البالغة الصغر، وكون أصحاب المشاريع ينفذون مشاريعهم بدافع "الضرورة/تأمين البقاء" مقابل "اغتنام الفرص"، وكبر حجم القطاع غير الرسمي. ومع ذلك، اعتُبر جميع أصحاب المشاريع، على اختلاف أنواعهم، مهمين للتنمية الاقتصادية: فأصحاب مشاريع اغتنام الفرص البالغو النشاط لهم أهميتهم لتأثيرهم المباشر على النمو الاقتصادي، في حين تكمن أهمية أصحاب مشاريع الضرورة في تأثيرهم على إيجاد فرص للعمل. ولذلك ينبغي دعم كلا الفريقين بالأدوات المناسبة. وثمة عدد من الدروس المستفادة من السياسات أو البرامج

الحالية المتعلقة بتنظيم المشاريع، التي تحقق فهمًا أفضل "للممارسات النموذجية" ولكيفية تكرارها. ومن أهم المسائل التي أوصي بإيلائها اهتماماً خاصاً ما يلي: (أ) توفير بيئة مواتية لتنظيم المشاريع؛ (ب) التوعية بأهمية تنظيم المشاريع والسياسات وإقامة الشبكات؛ (ج) تنظيم المشاريع والتعليم والمهارات؛ (د) البحث والتطوير، وتسويق التكنولوجيا، والخدمات الإرشادية؛ (هـ) الدعم المالي اللازم لتأسيس الشركات ونموها؛ (و) إطار العمل التنظيمي. وفي ضوء هذه الخلفية، جرى التأكيد على الحاجة إلى إنشاء قائمة جرد بالممارسات النموذجية. ومن شأن هذه القائمة أن تؤدي ثلاث وظائف، هي (أ) أن تكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات يربط بين الخبراء؛ (ب) أن تكون بمثابة مورد عالمي للمعلومات الشاملة المتعلقة بالبرامج الحكومية وغير الحكومية الخاصة بتنظيم المشاريع والابتكارات؛ (ج) أن تكون أداة لتحديد ومقارنة السياسات الرامية إلى تعزيز تنظيم المشاريع والابتكار. ومن شأنها أيضاً أن تكون بمثابة أساس لوضع مجموعة أدوات للسياسة العامة، تساعد أصحاب القرار في تخطيط سياسات تنظيم المشاريع وتعزيزها وتقييم أثرها. وفيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات، أُشير إلى أنه لكي تُدرج السياسات في قاعدة البيانات وتُعرف بكونها ممارسة نموذجية، ينبغي لهذه السياسات أن تحقق تأثيراً حقيقياً في مجالات مثل القدرة الابتكارية، وإمكانية التكرار، والاستدامة، والتأثير الاجتماعي الاقتصادي.

٥ - وفيما يتعلق بالأطر السياساتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، ناقش أحد الخبراء بعض التطورات الرئيسية في أسلوب التفكير في هذه الأطر على مدى السنوات الأربعين الماضية، وما ترتب عليه من آثار على طريقة تحليل هذه الأطر وإحصاءاتها ورسم سياساتها في الوقت الحاضر. وأكد الخبير على الأهمية البالغة لكل من الابتكار وتنظيم المشاريع في البلدان النامية، وأشار إلى حدوث تحول في طريقة التفكير في دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الاقتصادية، وإلى إيلاء اهتمام أكبر للابتكار واهتمام أقل لأنشطة البحث والتطوير التقليدية في المجال الصناعي. وأشار إلى البعد المتنامي "للابتكار التعاوني" و"تقاسم المعارف" عبر الحدود، الأمر الذي حول الاهتمام من البحث النظري إلى الجوانب التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً؛ ومن شأن ذلك أن يفسر جزئياً تزايد الإشارة إلى الابتكار لا إلى البحث والتطوير.

٦ - وأوضح الخبراء أيضاً أنه رغم أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار لجميع البلدان، تختلف احتياجات البلدان من السياسات باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية بها. ومن ثم، يتركز التحدي السياسي في البلدان الصناعية على استدامة الدينامية، أما في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، يتمثل هذا التحدي في احتضان الفائزين المحتملين؛ وأما في البلدان الأقل تطوراً فيتمثل في تنسيق نظم المعارف المحلية. وتستفيد البلدان النامية من إطار النظام الوطني للابتكار، من حيث إنه يسلط الضوء على الدور المركزي للدولة كمنسق، ويعترف صراحة بالحاجة إلى سياسات وروابط مؤسسية متسقة.

٧- وأشير إلى أن الابتكار، بجميع أنواعه، يمكن أن يكون مهماً للنشاط الاقتصادي في البلدان النامية، بما في ذلك الأنشطة غير المرتكزة على أعمال البحث والتطوير الرسمية (مثل بعض الأنشطة الجارية في قطاع الصناعات الإبداعية). وثمة فرص هائلة للابتكار الذي يحركه الطلب في تلك البلدان، نظراً للاحتياجات الكبيرة غير الملباة لتلك المجتمعات، ولا سيما احتياجات أصحاب الدخول المنخفضة، الأمر الذي يعني الحاجة الماسة إلى الابتكار من أجل تلبية تلك الاحتياجات. وتمثل التحديات في تحديد أنواع السياسات التي حققت أفضل نجاح في البلدان النامية، وكذلك في كيفية بناء قدرات قوية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء نظم قوية للابتكار. ويستلزم ذلك جمع أدلة في كل من البلدان المتقدمة والنامية، ووضع مؤشرات مناسبة لقياس أهم العناصر وأوثقها صلة بكل منها. ولوحظ كذلك أن تخصيص نسب مئوية محددة من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار في البحث والتطوير أمر غريب من حيث أهداف السياسات، وأن النتائج النوعية مسألة أهم بكثير.

٨- وأثيرت نقطة أخرى، هي الحاجة إلى إجراء قياس كمي قابل للمقارنة لمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، يراعي تطور دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية. وهذه المؤشرات لازمة لمساعدة البلدان على اتخاذ قرارات مستنيرة وعلى تخطيط سياسات مناسبة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار تساعد على النهوض بالقدرات التكنولوجية للبلدان. والتركيز على قياس مُدخلات العلم والتكنولوجيا ليس كافياً بحيث يحيط بجميع جوانب الابتكار.

٩- وتناولت المناقشات أيضاً مسألة قياس الابتكار. ويتمثل التحدي في الإحاطة بالجوانب النوعية للابتكار فضلاً عن جوانبه الكمية، مثل (أ) القياس المعمق للأداء (ب) مهارات الخريجين وقدراتهم لا عدد سنوات الدراسة؛ (ج) أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار، لا مجرد المخزونات والتدفقات. ولا ينبغي إغفال أهمية القطاع غير الرسمي في العديد من البلدان النامية، رغم الصعوبة التي تكتنف جمع بيانات إحصائية عن هذا القطاع، مهما كانت ذات صلة بقياس الابتكار. ولا يخفى أن التكنولوجيات المناصرة للفقراء وفرص التوسع في الابتكار، بطرق منها التمويل البالغ الصغر وشبكات الابتكار، ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية. ومن شأن البيانات المحسنة التي يسهل الحصول عليها بشأن الابتكار أن تساعد في توجيه رسمي السياسات في سعيهم إلى إقامة نظام بيئي لتطوير المعارف والنهوض بالابتكار.

١٠- ولتعزيز فهم "الممارسات النموذجية" لسياسات تنظيم المشاريع وكيفية تكرارها، أوصى الخبراء بإيلاء القضايا التالية اهتماماً خاصاً:

(أ) التغلب على "الخوف من الفشل". وقد جرى التأكيد على ضرورة إيجاد ثقافة إيجابية لإقامة المشاريع. وينبغي لهذه الثقافة أن تنطوي على مواقف إيجابية تجاه المشاريع والثقة فيها، وأن تسمح للأفراد بالتغلب على الخوف من الفشل. وأشار أحد الخبراء إلى أن

إقامة المشاريع لا تعني المخاطرة، وإنما تنطوي على إدارة المخاطر. وشدد ممثل برنامج تطوير المشاريع (إمريتيك) في أوغندا على أنه إلى جانب التمويل، فإن إحدى أهم العقبات التي تحول دون إقبال الأفراد على تنظيم المشاريع هو نمط تفكيرهم، وهو ما يمكن تغييره بتقديم التدريب المناسب وبناء الثقة. وقد جرى التأكيد على أهمية التصدي للفشل باعتباره جانباً مهماً في الدروس المستفادة من تعزيز إقامة المشاريع. وتؤدي قوانين الإفلاس وقيود رأس المال دوراً رئيسياً في الحد من المخاطر، ولقوانين الإفلاس دور أيضاً في الحد من عواقب الفشل؛

(ب) التوعية وإقامة الشبكات: لوحظ أن تنظيم المشاريع عملية يحركها أفراد وأفرقة يتميزون بروح المبادرة في مجال تنظيم المشاريع؛ ومن ثم، فإن للناس والشبكات دوراً أساسياً في تحفيز تنظيم المشاريع. وفيما يتعلق بسياسات تنظيم المشاريع، لوحظ أن نطاق التعلم المتبادل بين الأفراد آخذ في الاتساع. وسلط الضوء على عدد من أنشطة وبرامج تعزيز تنظيم المشاريع، مثل المبادرة العالمية لأسبوع تنظيم المشاريع، التي عززت أنشطة التوعية بالمشاريع في أكثر من ٩٠ بلداً. وقد حظيت هذه المبادرة بدعم العديد من رؤساء الدول؛

(ج) الحصول على التمويل: قد تشمل التدابير السياسية، الرامية إلى زيادة فرص الحصول على التمويل، تيسير الحصول على القروض، وضمانات القروض، ورأس المال السهمي. ومن المهم التركيز على تمويل الإنشاء وتمويل المراحل المبكرة. ورأى أحد الخبراء أن الحكومات لا يمكن أن تعتمد كلية على السوق لتمويل الأفكار الجيدة، نظراً لعيوب أسواق المراحل المبكرة. واستعار كذلك صورة "وادي الموت"، قائلاً إن العديد من الأفكار الجيدة كان مآلها الموت بسبب عدم كفاية الموارد اللازمة لتطويرها. وأبرز خبراء آخرون الحاجة إلى تشجيع مصادر التمويل المتكررة والبديلة، وأوصوا بإقامة شراكات مع القطاع الخاص. ومن شأن إصلاح المؤسسات المالية ونظام التمويل البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر أن ييسر أيضاً تمويل الإنشاء؛

(د) الروابط التجارية: اعتُبر من الضروري تناول كيفية استفادة العولمة من الإقبال المحلي على تنظيم المشاريع. فالعديد من منظمي المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا يستفيدون من القيمة التي يتيحها ربطهم بالشبكات العالمية وسلاسل التوريد العالمية. وقدّم ممثل شركة ساب ميلر (SabMiller) مثلاً عملياً لإمكانية تشجيع الروابط التجارية مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية بغية تطوير شبكة التوريد المحلية؛

(هـ) التعليم والمهارات في مجال تنظيم المشاريع: اعتُبر التعليم والتدريب في مجال تنظيم المشاريع عنصراً رئيسياً في أي إطار لسياسات تنظيم المشاريع. فهما يتيحان لمنظمي المشاريع فرصة اكتساب ما يحتاجونه من الكفاءة السلوكية والمهارات التقنية لبدء عمل تجاري متنام ومواصلته. وأشار إلى الحاجة إلى تعزيز مشاركة الجامعات في تشجيع تنظيم المشاريع. وعُرضت فوائد برنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع (إمريتيك) من خلال الأمثلة الإيجابية للأردن وأوغندا وشيلي. وأبرزت قيمة برامج التوجيه، ولا سيما تلك التي تستهدف الشباب.

وقدّمت شركة IJB للتسويق العقاري، التي تديرها شابة أوغندية من منظّمي المشاريع، شهادة شبابية مشجّعة، حيث عرضت كلا من نمط التفكير المشاريع الفردي وفوائد التمويل العام (يتمثل في هذه الحالة بالدعم المقدم من إميريتيك)؛

(و) تنظيم النساء للمشاريع: لوحظت الحاجة إلى التركيز الموضوعي على المرأة والبرامج التي تهدف تحديداً إلى التغلب على العقبات التي تواجهها النساء المنظمات للمشاريع. فمثلاً، تناول ممثل مركز تطوير الأعمال في الأردن أهمية إطلاق القدرات الكامنة للمرأة، وتحدث عن عدة مواضيع، منها مبادرات تمكين المرأة عن طريق التوجيه، وبرنامج إعداد القيادات النسائية. وساهمت أيضاً البرامج العامة لتمويل التأسيس في تيسير حصول النساء على رأس المال اللازم لتنظيم المشاريع؛

(ز) البحث والتطوير والمشاريع الناشئة: لا يزال تمويل التأسيس وبدء التشغيل والمراحل المبكرة يمثل تحدياً رئيسياً للعديد من منظّمي المشاريع. وقد تشمل الإجراءات السياسية الرامية إلى زيادة الحصول على التمويل كلاً من القروض الحكومية، وضمانات القروض، ورأس المال السهمي، إضافة إلى الشراكات والحوافز المقدمة إلى الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص لتمويل المشاريع الناشئة. فمثلاً، أنشأ عدد من البلدان صناديق مدعومة من الحكومة لرؤوس الأموال الاستثمارية جذبت إليها مساهمة القطاع الخاص لتمويل المشاريع الناشئة تحديداً وتشجيع نموها في مجال معين، وأنشأت صناديق خاصة لتنظيم المشاريع، كما أن هذه الصناديق يمكنها أن تحد من تكاليف إقراض المشاريع الناشئة. وأشار الخبراء إلى أن عدداً من البلدان رفعت إنفاقها على البحث والتطوير، وإلى وجود العديد من الأطراف الفاعلة الأخرى، بما فيها بلدان من العالم النامي، مثل البرازيل والصين والهند. كما لاحظ هؤلاء الخبراء تزايد النظر إلى المشاريع على أنها موضع للابتكار، غير أن نشاط البحث والتطوير العام له أيضاً أهميته. وبالإضافة إلى التمويل، تحتاج المشاريع الناشئة الابتكارية ذات الأفكار الجيدة إلى اكتساب وجمع المهارات المتصلة برأس المال والدراية في الأسواق. وأخيراً، أكد الخبراء مجدداً على أهمية منظّمي المشاريع الابتكارية القائمة على العلم في تحفيز النمو الاقتصادي، وعرضوا حالة الحاضنات والشراكات مع منظّمي المشاريع في البلدان النامية؛

(ح) البيئة التنظيمية: لوحظ أن إنشاء بيئة تنظيمية مواتية للمشاريع يتطلب التزاماً رفيع المستوى بوضع جميع عناصر إطار سياسات المشاريع في مكانها الصحيح، إضافة إلى الإدارة السليمة والتنسيق بين الوكالات. وينبغي للسياسات الداعمة للمشاريع أن تسعى إلى الحد من الأعباء الإدارية المتصلة بتشكيل الشركات وفشلها. وينبغي للحكومات أن تشجع تنظيم المشاريع عن طريق نظم للحوافز والمكافآت التنافسية. كما ينبغي للحكومات أن تضمن أن تكون الحوافز الناشئة عن قوانين العمل والضرائب والقوانين التجارية داعمة لتنظيم المشاريع لا معرّقة لها. وشدد أحد الخبراء على أهمية تعزيز حقوق التملك في أقل البلدان نمواً وتيسير حصول الشباب والنساء على الأراضي. وعلى ذلك، أشار خبير آخر إلى أن أحد

السبل الجيدة لتوجيه سياسة من السياسات هو أن نسأل أولاً أين تكمن العراقيل التي تمنع تنظيم المشاريع أو تتداخل معها. فتشجيع البيئة التنظيمية الداعمة يستلزم قدرة القطاع العام على التدخل، والتيسير، وبنفس القدر من الأهمية قدرته على عدم التدخل؛

(ط) الملكية الفكرية: أعرب الخبراء عن قلقهم لأن السياسات لا ينبغي أن تهدف فقط إلى تعزيز تنظيم المشاريع، وإنما أن تحمي أيضاً الابتكار المحلي. وأشار كذلك إلى الحاجة إلى تبسيط نظم الملكية الفكرية والتقليل من تكاليفها، رغم صعوبة ذلك. ورداً على ذلك، أشار ممثل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى أن معظم البلدان لديها نظم للملكية الفكرية، ولكنها تفتقر إلى المهارات والدراية على الصعيد المحلي لاستخدام الملكية الفكرية أداةً لتوليد قيمة من نتائج البحث والتطوير والابتكارات في جميع القطاعات الاقتصادية. وللتصدي للتحديات المذكورة أعلاه، تحتاج البلدان النامية إلى وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار. ولهذا الغرض، وضعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية برامج لبناء القدرات، كما تقدم المساعدة التقنية لدعم الدول الأعضاء في المنظمة.

١١- وركزت الجلسة الثالثة على أعمال المنظمات الدولية والمبادرات الدولية في مجال مؤشرات قياس تنظيم المشاريع في البلدان النامية. وشدد خبير من الراصد العالمي لإنشاء المشاريع Global Entrepreneurship Monitor على أهمية تحقيق التوافق بين البيانات في ذلك المجال. بما يمكن من إجراء مقارنة بين البلدان وتقييم تأثير المشاريع على التنمية. وسلط الضوء على أهمية هذه البيانات بوصفها مكملّة للإحصاءات الرسمية التي تجمعها أجهزة الإحصاء الوطنية. فمثلاً، تشمل الإحصاءات الرسمية تسجيل شركات القطاع الرسمي، في حين تتضمن إحصاءات الراصد العالمي لإنشاء المشاريع نشاط تنظيم المشاريع غير الرسمية عن طريق الدراسات الاستقصائية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد رسمي السياسات على تحديد مجالات التدخل الرئيسية. ففي الأرجنتين، مثلاً، أشار الراصد العالمي لإنشاء المشاريع إلى ضعف التقدير العام لتنظيم المشاريع. ونتيجة لحمالات التوعية المحددة الهدف، يرى ثلاثة أرباع المحييين على الاستقصاء أن منظمي المشاريع الناجحين لهم مكانة بارزة. وأثار عدد من المشاركين مسألة كيفية ضمان نوعية البيانات والقدرة على المقارنة فيما بين البلدان. ونُوه بأهمية قياس تأثير الفشل على تنظيم المشاريع.

١٢- وأكد خبير من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أهمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية، من أجل جمع بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة عن تنظيم المشاريع، ولا سيما عند جمع هذه البيانات لبلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشار إلى أنه رغم التماثل الكبير بين معدلات مولد ووفاة الشركات في البلدان، أسهمت نسبة مئوية بسيطة من الشركات ذات النمو المرتفع إسهاماً كبيراً في إيجاد فرص عمل في جميع البلدان. وشدد على ضرورة ضمان جمع بيانات عالية الجودة في الوقت المناسب، ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

فمثلاً، يمكن تحسين نوعية البيانات عن طريق التعاون الوثيق مع الغرف التجارية، ورابطات الأعمال التجارية، والمصارف. وأعرب عدد من الخبراء عن قلقهم إزاء الاستخدام العشوائي لتعبير "رأس المال الاستثماري"، وحثوا المشاركين على التفريق بدقة بين مختلف أنواع رأس المال الاستهلاكي.

١٣- وأبرز أحد الخبراء من مشروع البنك الدولي المعنون "ممارسة أنشطة الأعمال" ("Doing Business") أهمية تقييم البيئة التنظيمية لأي بلد. وعلى خلاف سائر المبادرات، ينظر هذا المشروع إلى اللوائح الوطنية من منظور الأعمال التجارية الرسمية الصغيرة، ويقيس عدد الإجراءات والزمن اللازم لأداء الأعمال الرئيسية في دورة حياة العمل التجاري. فقد مكن نهج دراسة هذه الحالة من إجراء مقارنة بين البيانات ومكن كذلك من وضع أسس مرجعية للمقارنة بين البلدان. وسلط الضوء على تأثير الأزمة الاقتصادية الأخيرة في إبراز أهمية البيئة التنظيمية في إغلاق العمل التجاري وإعادة تخصيص الموارد. وأشار إلى أن تأثير المقارنة المرجعية للبلدان قوي ومثير للجدل في وقت واحد. فمن ناحية، تحفز المقارنة المرجعية على بدء النقاش داخل البلدان؛ ومن ناحية أخرى، تيسر تأثير التعلم بين النظراء عن طريق مساعدة البلدان على تحديد بلدان أخرى ذات أوضاع قابلة للمقارنة. وأشار إلى أهمية التفريق بين المناطق داخل البلد الواحد، وكذلك فيما بين البلدان. وفيما يتعلق بتأثير المشروع، ذكر أنه أدى إلى تنفيذ ١ ٢٠٠ إصلاح في إطار القيام بالأعمال التجارية في بلدان مختلفة منذ عام ٢٠٠٤.

١٤- وناقش الخبراء الأهمية العملية لمؤشرات تنظيم المشاريع بالنسبة إلى الوكالات ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في تعزيز تنظيم المشاريع على أرض الواقع. واتفقت الآراء على فائدة المؤشرات في تحديد التحديات الرئيسية، وفي تركيز الاهتمام على مجالات تدخل تخطى بأولوية، وفي تجنب "إعادة اختراع العجلة" مع كل برنامج. وأبرزت الأهمية الحيوية لرصد السياق المحلي والمؤسسي. وسلط أحد الخبراء الضوء على التحدي المتمثل في التوازن بين الصلة المحلية وإمكانية المقارنة على الصعيد العالمي في إطار جمع البيانات. فمثلاً، إذا كان جميع منظمي المشاريع في بلد معين يرون أن المتاح من نوع معين من البنية الأساسية قليل، فإن تأثير ذلك على الشركات سوف يختلف باختلاف القطاعات الصناعية. وثمة شاغل آخر، هو الأهمية النسبية للقطاعات الزراعية والتصنيعية والخدمية في بلدان مختلفة، والأهمية التي تُولى للمؤشرات المناسبة لكل قطاع منها. واتفق الخبراء على ضرورة أن تحدد المؤشرات القضايا الرئيسية من أجل الاسترشاد بها في وضع السياسات.

١٥- وأعرب أحد الخبراء عن قلقه إزاء هجرة العقول البارعة في تنظيم المشاريع من البلدان النامية التي تعاني من ضعف معايير بيئة الأعمال التجارية. وكرد جزئي على ذلك، أشار إلى أنه من الممكن تعريض منظمي المشاريع هؤلاء لأفكار ونهج جديدة في الخارج، ومن الممكن أن يكونوا بمثابة محفز في بلدانهم لدى عودتهم.

١٦ - وقد ساد المناقشة موضوع الحاجة إلى تناول قضية القطاع غير الرسمي في البلدان النامية. وأشار إلى أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يكون قوة كامنة. وأبرزت الحاجة إلى أخذ القطاع غير الرسمي في الاعتبار وكذلك الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإشراكه في تنظيم المشاريع.

١٧ - ولاحظ الخبراء أهمية توعية راسمي السياسات وأصحاب القرار بدور سياسات تنظيم المشاريع في النمو الاقتصادي. وطُرحت مسألة دور المنظمات الدولية في مساعدة البلدان على أفضل وجه في معالجة هذه المواضيع. وأبرز ممثل للأونكتاد أن اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات نفسها تمثل محفلاً مبتكراً لجمع ونشر الممارسات الجيدة التي يمكن استخدامها كأساس لوضع مجموعة من تدابير السياسة العامة لمساعدة الدول الأعضاء على تخطيط وتنفيذ سياساتها الوطنية في هذا المجال.

١٨ - وناقشت الجلسة الرابعة موضوع رسم سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، واستخدام المؤشرات. واستعرض المشاركون مختلف مصادر المؤشرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وشمل الاجتماع بعض التغطية للأسباب التي تُعزى إليها أهمية تنمية القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وأبدى المشاركون قبولاً واسعاً لأهمية الابتكار في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ينبغي أن يدفع راسمي السياسات إلى الاهتمام بالموضوع منذ البداية. وكان ثمة توافق في الرأي بين الخبراء على أن مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار يمكن أن تسهم إسهاماً مفيداً في تحسين كل من التحليل ورسم السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، رغم أوجه القصور الكبيرة في توافر المؤشرات وفي كفاية المؤشرات التي جُمعت حتى الآن، وكذلك في إمكانية المقارنة بينها على مستوى البلدان والمناطق. وذكر أن الفجوات أكثر اتساعاً في البلدان النامية، رغم عدم تماثلها ورغم تباينها العريض فيما بين المناطق والبلدان النامية. وخلاصة الأمر أنه ينبغي القيام بالكثير للتغلب على أوجه القصور هذه، وذلك بتحسين عملية جمع المؤشرات، وتحسين المؤشرات نفسها أو إضافة مؤشرات أخرى إليها، وجعلها أكثر قابلية للمقارنة، واستخدامها بصورة أفضل في التحليل ورسم السياسات ورصد التأثير. وأُخذ عدد من المبادرات لتحسين عملية جمع المؤشرات، حققت بعض النجاح. غير أن هذه المبادرات تظل غير كافية وغير مترابطة فيما بينها، وتستلزم مزيداً من الدعم. علاوة على ذلك، فإن المؤشرات الموجودة لا تُستخدم عادة إلى أقصى حد ممكن من قبل المحللين وراسمي السياسات. ولذلك، لم تُجمع المؤشرات على نحو كاف كأدوات مفيدة للتحليل وتخطيط سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ورصد النتائج في مرحلة ما بعد التنفيذ. واعتبر ذلك مخيباً للآمال في ضوء خبرة عدة بلدان استخدمت مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأجرت تحليلاً دقيقاً من أجل المساعدة على تخطيط وتحسين السياسات التي ثبت نجاحها في تحسين الأداء الاقتصادي لتلك البلدان، ومن ثم زيادة ازدهارها ورفاهها الاجتماعي.

١٩ - وقد تحسنت مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار على مر الزمن من حيث إتاحتها ونوعيتها، كما ازداد العدد الفعلي لمؤشرات الابتكار منذ خمسينات القرن الماضي. وقدم عدد من الخبراء عروضاً للمبادرات على الصعيد الدولي (بالاستعانة بمعهد اليونسكو للإحصاءات) وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني في البلدان النامية من أجل جمع مؤشرات للعلم والتكنولوجيا والابتكار والمساعدة على بناء القدرات الوطنية اللازمة لجمع الإحصاءات التي تساعد على زيادة المتاح من تلك المؤشرات. وقد اتخذت أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عدداً من المبادرات الجارية لجمع المؤشرات، وإن تفاوتت درجات التطور من برنامج إلى آخر. وليست المؤشرات الموجودة قابلة بالفعل للمقارنة بين البلدان، سواء داخل المناطق أو على الصعيد الدولي بين المناطق، مع تفاوت كبير في درجة القابلية للمقارنة. ولاحظ الخبراء أن الحصول على البيانات ذات الصلة ليس مهمة سهلة، نظراً للعديد من العقبات الموجودة على المستوى الوطني التي تقابلها الهيئات المعنية بجمع البيانات والمؤسسات الدولية الداعمة لجهود هذه الهيئات في جمع البيانات. وأعرب عن الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي وإلى تعزيز الدعم المقدم لهذه المبادرات من أصحاب المصلحة، بما فيها المنظمات الدولية.

٢٠ - وتتاح مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان المتقدمة بصورة أفضل من البلدان النامية، ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي أكثر نشاطاً في إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالابتكار. غير أن المؤشرات نفسها لا تزال لا تقيس بدقة كافية حجم الابتكار، أو الأنواع المختلفة للابتكار، أو التأثيرات الفعلية لتلك الأنشطة الابتكارية. ويتمثل أحد أوجه القصور الرئيسية في التركيز الزائد على تأثيرات الابتكار من حيث جهود البحث والتطوير (الإنفاق على البحث والتطوير بوجه خاص) وعلى النتائج من حيث الاختراعات (تقاس بعدد براءات الاختراع الممنوحة)، حتى وإن تجاوزت مصادر الابتكار بدرجة كبيرة مجال البحث والتطوير، الذي يرجح ألا يكون المصدر الرئيسي للابتكار في البلدان النامية. وأتفق على نطاق واسع على أن الابتكار ينبغي أن يقاس بدقة أعلى. وقد تحقق بعض التقدم المحدود والتراكمي في الدراسات الاستقصائية الحديثة المتعلقة بالابتكار، وإن كانت هذه الدراسات لا تزال تواجه قضايا رئيسية تتعلق بطريقة تحديد الابتكار وبانخفاض معدلات الاستجابة وتدني نوعية البيانات. وثمة وجه آخر من أوجه القصور الرئيسية هو التركيز على الابتكار في أنشطة التصنيع دون إيلاء اهتمام كاف للخدمات أو الزراعة، رغم ما للزراعة من أهمية خاصة للعديد من البلدان النامية. ولا يزال قياس الابتكار في تلك القطاعات يمثل تحدياً كبيراً. ويرى الخبراء أن مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن تعكس الفروق في الأوضاع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتمثل إحدى القضايا الرئيسية في كيفية ضمان احتفاظ المؤشرات بقابليتها للمقارنة بين البلدان (وتحسين هذه القابلية)، وفي الوقت نفسه ملاءمتها لمختلف الأوضاع المحلية وجدواها لراسمي السياسات في ظروفهم الخاصة. وأشار أحد الخبراء إلى أنه لكي تكون المؤشرات أكثر نفعاً كأداة لتطوير التكنولوجيا المناصرة للفقراء، ينبغي لها أن تكون قادرة على قياس نتائج العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجالات المهمة التي تتصدى

للحرمان والفقر. كما ينبغي للمؤشرات، في الوضع الأمثل، أن تفيد في التحليل الذي يجري على مستوى الإقليم ومستوى المجتمع المحلي، فضلاً عن المستوى الوطني.

٢١- وإلى جانب هذه القضايا المهمة المتعلقة بجمع البيانات وإمكانية المقارنة بينها وتقييمها، رأى عدد من الخبراء أن الاستخدام غير الكافي للمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار من قبل المحللين ورسمي السياسات يمثل مشكلة مهمة ينبغي التصدي لها في العديد من البلدان النامية. ورغم أوجه القصور المهمة في المؤشرات الحالية، أُنْفِقَ بشكل عام على أنه من الممكن لهذه المؤشرات أن تظل أدوات قيمة لرسم السياسات، إذا أمكن تحليلها وتفسيرها بصورة دقيقة. غير أن هذه المؤشرات لا تحقق حالياً هذا الغرض. وقد يعزى ذلك جزئياً إلى افتقار بعض البلدان للقدرة على إجراء التحليل المطلوب، وقد يُعزى أيضاً في بعض الحالات إلى عدم فهم رسمي السياسات للدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه التكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية. وأشير، مع ذلك، إلى أن الشركات الابتكارية أفضل أداءً، وتدفع أجوراً أعلى، مما يسهم في ارتفاع سلم التنمية. وأشير كذلك إلى أن السرعة والرغبة في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالسياسات يختلفان اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، حيث تستغرق هذه الإجراءات وقتاً طويلاً في بعض الحالات بينما تسرع الخطى في حالات أخرى. ورأى الخبراء أن تجربة عدد من البلدان النامية السريعة النمو، التي نجحت في اللحاق سريعاً بالبلدان المتقدمة، أظهرت أن اتباع استراتيجية وطنية واضحة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار - وسياسات وافية في هذه المجالات - تركز على التحليل الدقيق، يمكن أن يسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقدم أحد الخبراء عرضاً لكيفية استفادة جمهورية كوريا من تحليل المؤشرات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق فهم أفضل لدرجة الابتكار في صناعات محددة. وقد يفيد هذا النوع من التحليل كأساس لإجراءات السياسات الوطنية الرامية إلى تحسين الأداء الابتكاري لأي بلد ورصد تأثير تلك السياسات. ولتحقيق أقصى استفادة من مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ينبغي أن تكون هناك روابط بين القائمين بجمع هذه المؤشرات ومحلي بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار ورسمي السياسات في هذا المجال.

٢٢- وأشار الخبراء إلى أن دليل فراسكاتي (Frascati Manual) ودليل أوسلو (Oslo Manual) يوفران إرشادات مفيدة لقياس العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومع ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تكون قادرة على استخدام المؤشرات التي تسمح بالمقارنة على المستوى الدولي وتوجه في الوقت نفسه عملية رسم السياسات الخاصة لكل بلد. وأشير كذلك إلى أن قياس عملية الابتكار - بما في ذلك جوانب مثل الموارد البشرية والروابط والجهود المتعلقة ببناء هذه الجوانب - وقياس تأثير عملية الابتكار على مجالات مثل الإنتاجية والقدرة على التصدير والتوظيف، يمكن أن يفيد في رسم استراتيجيات تنظيم المشاريع وكذلك التنمية الاجتماعية. وعلى الصعيد الدولي، من شأن قياس عملية الابتكار أن يساعد على زيادة فهم دور كل بلد في عملية الابتكار على الصعيد العالمي.

٢٣- وقد جرى تبادل للخبرات الوطنية بين عدد من البلدان في مجال إجراء الدراسات الاستقصائية لأنشطة الابتكار، وكذلك في تعزيز الابتكار في مجال تنظيم مشاريعها. وقد بينت دراسة استقصائية للابتكار أجريت في بلد غني بالموارد، مثلاً، أنه إذا كان البلد قد جذب أطرافاً فاعلة في مجال الابتكار واحتفظ بها، فإن مستوى الانتشار كان منخفضاً نسبياً بسبب الافتقار إلى جسور التفاعل والشراكة مع الأطراف المحلية الفاعلة في مجال الابتكار. وبيّنت تجربة بلد "حديث العهد بهذا المجال" تسلسلاً لتراكم القدرات - أي "الهندسة ثم التصميم ثم التطوير ثم البحث" - يختلف عنه في البلدان الرائدة التقليدية - أي "البحث ثم التطوير ثم التصميم ثم الهندسة". ولضمان استمرار اقتناء التكنولوجيا في تلك البلدان، ولإرشاد البلدان الراغبة في اتباع طريق التنمية هذا، لا بد من وجود مؤشرات للعلم والتكنولوجيا والابتكار تعكس استخدام التكنولوجيا وتشغيلها، واقتناء التكنولوجيا واستيعابها، والنهوض التكنولوجي والهندسة العكسية، وأخيراً البحث والتطوير. وفي الدراسة الاستقصائية الأولى التي أجريت على نطاق منطقة أفريقيا - وهي مبادرة مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا - اقتصرت على المؤشرات التقليدية، رغم منح مراكز الاتصال الوطنية خيار إضافة مؤشرات خاصة لكل بلد. وكان قياس الابتكار في القطاع غير الرسمي الكبير الحجم والمهم اقتصادياً في القارة هو أحد التحديات الخاصة. ومع ذلك، فقد نجح بلد آخر لا يملك مصرف بيانات موسعاً ولم يجر دراسة استقصائية للابتكار، في إحراز تقدم في مجال الشراكات التكنولوجية واقتناء التكنولوجيا.

٢٤- واقترح تشجيع الابتكار بقوة على جميع المستويات عن طريق الاعتراف والحوافز والفرص. ففي مجال الزراعة، مثلاً، ينشأ العديد من العمليات والممارسات الجديدة من المستخدمين النهائيين، وتنتشر عن طريق الاتصالات الاجتماعية، دون الالتفات إلى المنشأ أو المصدر. وينبغي تشجيع الطلاب في البلدان المتقدمة والنامية على السواء على ابتكار حلول عالية المردود. علاوة على ذلك، يمكن تحديد الشركات الابتكارية وإيلاؤها الأولوية من أجل تشجيع شركات أخرى على أن تحذو حذوها. وطُرحت قضايا أخرى للمناقشة، هي الدور المحتمل لمشتريات الدولة كمصادر للابتكار والدور المحتمل للمغترين كرأس مال ابتكاري.

٢٥- وينبغي اغتنام الفجوة المعلوماتية الحالية كفرصة للحوار من أجل تبادل المعارف والخبرات، لا كعائق أمام التعاون والتآزر. وتشمل المجالات المقترحة مجموعات المؤشرات الأساسية التي من شأنها أن (أ) تُستخدم بصورة انتقائية على مستويات مختلفة من التحليل، أي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية؛ (ب) توسع الإطار النظري بحيث يغطي تأثير الابتكار ونوعيته؛ (ج) تتبّع المشاكل والاختناقات التنظيمية، بداية من توفير البنية الأساسية وإتاحة الاستثمار إلى التحديات على مستوى الشركة، مثل الاستفادة من التكنولوجيا واقتنائها واستيعابها، فضلاً عن تصميمها وهندستها؛ (د) تكون بمثابة مؤشرات لقطاعات معينة، تُجمع عن طريق رابطات مثل الشبكة العالمية للغرف التجارية بغية الحصول على ردود أكثر دقة واستباقاً؛ (هـ) تقيس النتائج وأنشطة البحث والتطوير الخاصة. ويمكن

للتعاون الدولي المستقبلي في هذا المجال أن يشمل الدراسات المشتركة الرامية إلى تحسين مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

نقاط النقاش الرئيسية

٢٦- إدراكاً لأهمية تنظيم المشاريع والابتكار، بوصفهما عنصرين رئيسيين للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وبغية تحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية، أشار الخبراء إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل على وضع قائمة بالممارسات الجيدة المتعلقة بسياسات تنظيم المشاريع، استناداً إلى ستة مكونات رئيسية تم تحديدها، وذلك سعياً إلى وضع إطار محتمل لسياسات الأونكتاد فيما يتعلق بتطوير تنظيم المشاريع. وتشمل المكونات الستة ما يلي: (أ) البيئة العامة المواتية لتنظيم المشاريع؛ (ب) الوعي بأهمية تنظيم المشاريع والسياسات وإقامة الشبكات؛ (ج) تنظيم المشاريع والتثقيف والمهارات؛ (د) البحث والتطوير، وتسويق التكنولوجيا، والخدمات الإرشادية؛ (هـ) الدعم المالي لتأسيس الشركات ونموها؛ (و) الإطار التنظيمي. ومن شأن هذه القائمة أن تؤدي ثلاثة أدوار، هي: (أ) أن تكون بمثابة قاعدة لتبادل المعارف تربط بين الخبراء؛ (ب) أن تكون بمثابة مورد عالمي للمعلومات الشاملة بشأن البرامج الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بتنظيم المشاريع والابتكارات؛ (ج) أن تكون بمثابة أداة للبرامج المرجعية الرامية إلى تعزيز تنظيم المشاريع والابتكار.

١- المؤشرات الأساسية

٢٧- ينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل على وضع مجموعة من المؤشرات الأساسية لتقييم فعالية سياسات تنظيم المشاريع، مع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المؤسسات الأخرى ذات الصلة ومن أصحاب المصلحة. ومن شأن هذه المجموعة، إضافة إلى إطار السياسة العامة، أن يكون بمثابة أداة لرسم السياسات المتعلقة بتطوير تنظيم المشاريع في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٨- وينبغي كذلك للأونكتاد أن يواصل التعاون مع البرامج أو المنظمات ذات الصلة الرامية إلى تعزيز تنظيم المشاريع، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤسسة كوفمان، ومؤسسة سبراي، ومنظمة إنديفور، ومبادرة الأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع، وغيرها.

٢- النشر

٢٩- لتيسير نشر أفضل الممارسات وتبادل المعارف، ينبغي للأونكتاد أن ينشئ قاعدة بيانات وبوابة إلكترونية (منخفضة التكلفة) من خلال المحافل الإلكترونية، تستند إلى أفضل الممارسات التي يحددها الخبراء، ويجري التحقق منها بواسطة مؤشرات تقييم التأثير. وينبغي

نشر المناقشات التي تدور بين الخبراء والمساهمات المقدمة من فريق الخبراء على منبر إلكتروني خاص يُتاح على الموقع الشبكي للأونكتاد.

٣- الدور الرئيسي للابتكار

٣٠- تأكيداً لأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار كمحرك رئيسي للاقتصادات القائمة على المعرفة والتنمية الاقتصادية المستدامة، أشار الخبراء إلى أهمية وضع سياسات متسقة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تتكيف مع الواقع والفرص المتاحة في البلدان النامية، وشجعوا الأونكتاد على مواصلة تطوير بحوثه وتحليل سياساته المتعلقة بقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار، وعلى أن يكون بمثابة منتدى للحوار المتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وشجع الخبراء الأونكتاد كذلك على مواصلة استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية.

٣١- وإدراكاً لضرورة استناد عمليات تخطيط وتنفيذ وتقييم سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار على أدلة سليمة وموضوعية، شجع الخبراء الأونكتاد على تعزيز استخدام مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تخطيط وتقييم السياسات في هذه المجالات. وشدد الخبراء على أن السياسات السليمة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تستلزم وجود مؤشرات مناسبة وذات صلة بهذه المجالات، وتتوافق مع الأوضاع في البلدان النامية.

٤- التعاون

٣٢- بينما لاحظ الخبراء أن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية لا يمكن أن تعتمد على مؤشرات مستمدة مباشرة من تجارب بلدان متقدمة، وأن راسمي السياسات ينبغي لهم الوصول إلى مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تعكس السمات الاقتصادية والابتكارية للبلدان النامية وتحليل هذه المؤشرات، فإنهم شجعوا الأونكتاد على التعاون مع منظمات ومبادرات أخرى دولية وإقليمية ووطنية من أجل تعزيز تطوير المؤشرات ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي يمكن الاستناد إليها في تقديم توصيات فعالة بشأن السياسات.

٥- القابلية للمقارنة والصلة

٣٣- إدراكاً من الخبراء لأهمية تحسين سبل وصول راسمي السياسات والأكاديميين وأجهزة الإحصاء الوطنية والقطاع الخاص إلى مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، فإنهم شجعوا الأونكتاد على مواصلة التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين على استطلاع إمكانية وضع قائمة مشتركة لمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار تتكيف مع الواقع الفعلي في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً.

٦- الجهود الجديدة

٣٤- اعترافاً من الخبراء بالحاجة الحالية إلى تنمية القدرات اللازمة لجمع وتحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فإنهم حثوا الأونكتاد على التعاون مع منظمات دولية وإقليمية أخرى من أجل بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في مجال جمع وتحليل هذه البيانات بغية مساعدة راسمي السياسات على وضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ذات التوجه الإنمائي.

٣٥- ولوحظ أن سياسات الابتكار المحسنة توفر فرصاً رئيسية لتسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وتحسين الوضع الصحي والرفاه. ولذلك، من شأن مواصلة العمل في مجال التفاعل وأفضل الممارسات أن يحقق عائداً عالية ومستدامة.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٣٦- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيس: السيد تشارلز وسنر (الولايات المتحدة الأمريكية)

نائب الرئيس - المقرر: السيد أنس علمي حميدان (المغرب)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣٧- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت لدورته (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM/1/5). وبذلك حُدِّد جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المجلس

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - نتائج الدورة

٣٨ - اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، على أن يُعِدَّ الرئيس موجزاً للمناقشات (انظر الفصل الأول).

دال - اعتماد التقرير

٣٩ - فوَّض اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، نائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١ - حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	زامبيا
إثيوبيا	زيمبابوي
الأرجنتين	السلفادور
الأردن	سلوفاكيا
إسبانيا	السنغال
إسرائيل	شيلي
الإمارات العربية المتحدة	الصين
إندونيسيا	عمان
أنغولا	غانا
أوروغواي	فرنسا
أوغندا	الفلبين
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فتريولا (جمهورية - البوليغارية)
إيطاليا	قبرص
باكستان	الكاميرون
البرازيل	الكرسي الرسولي
بلجيكا	كوت ديفوار
بنغلاديش	كولومبيا
بنن	الكونغو
بوتسوانا	كينيا
بولندا	ماليزيا
بيرو	المغرب
بيلاروس	المكسيك
تايلند	المملكة العربية السعودية
تركيا	موريشيوس
ترينيداد وتوباغو	موزامبيق
جامايكا	ناميبيا
الجبل الأسود	نيبال
الجزائر	نيجيريا
جمهورية تنزانيا المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
الجمهورية الدومينيكية	اليونان
جورجيا	

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/MEM.1/Inf.2.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
أمانة الكومنولث
الجماعة الأوروبية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- ٣- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٤- وحضرت الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
البنك الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الهيئة العامة
مهندسو العالم
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
شبكة العالم الثالث
- ٦- ووجهت الدعوة إلى ممثلي الأكاديميات والقطاع الخاص التالية أسماؤهم لحضور اجتماع الخبراء:

Ms. Karen Wilson, Kauffman Foundation
Mr. Luc Soete, Director, United Nations University, UNU-MERIT
Mr. Déogratias Harorimana, Rwanda Development Board
Mr. Thomas Andersson, Professor, Senior Advisor, and Chairman of the board, IKED, Sweden
Mr. D.H. Swart, Director, What Works Strategy, South Africa
Mr. Nir Ofek, CEO, Glocals
Mr. Geoffroy Raymond, CEO, Tegona
Mr. Hussein Al-Natsheh, Queen Rania Center for Entrepreneurship
Mr. Chibamba Kanyama, SabMiller

Mr. Jesus Martin Garcia, Eclosion
 Ms. Marilise Saghbini, Global Entrepreneurship Week
 Ms. Amisha Miller, Monitoring and Evaluation Officer, Enterprise UK
 Mr. Tim Olalekan Williams, Commonwealth Secretariat
 Mr. Francesco Dalbo, Goa Corporation
 Mr. Jeff Skinner, Executive Director, Foundation for Entrepreneurial Management,
 London Business School
 Ms. Mariarosa Lunati, Coordinator, Entrepreneurship Indicators and Business
 Statistics, OECD Statistics Directorate
 Ms. Sylvia Solf, Programme Manager, Doing Business Project, World Bank Group
 Mr. Ignacio de la Vega, Professor of Entrepreneurship and Strategic Management,
 IE Business School in Madrid
 Mr. Fabio Tran, Endeavor, Brazil
 Mr. Juliano Seabra, Endeavor, Brazil
 Ms. Margaret Mokgethe, Local Enterprise Authority, Gaborone
 Mr. Ignacio del Arco, I2BC, Spain
 Mr. Carlos Roberto Cortés Martínez, CAFAM, Colombia
 Mr. Sunil Mani, Professor, Centre for Development Studies, India
 Mr. Sebastián Rovira, United Nations Economic Commission for Latin America and
 the Caribbean
 Mr. Taeyoung Shin, Senior Research Fellow and ex-Vice President, Science and
 Technology Policy Institute, Republic of Korea
 Mr. D.H. Swart, Director, What Works Strategy, South Africa
 Ms. Diana Suarez, Centro Redes and Professor at Universidad Nacional de Quilmes,
 Argentina
 Mr. Martin Schaaper, Programme Specialist, Science and Technology Statistics,
 UNESCO Institute of Statistics
 Mr. Khaleefa S. Al-Mansouri, Director-ADAEP, Director – Strategy and Policy
 Planning, General Secretariat of Abu Dhabi Executive Council
 Mr. Patarapong Intarakumnerd, College of Innovation Thammasat University,
 Thailand
 Mr. Philippe Mawoko, Coordinator, African Science, Technology & Innovation
 Indicators (ASTII) Initiative, NEPAD Office of Science & Technology, South
 Africa (by videoconference)
